تقرير عن الجهود المصرية لإعمال الحق في المياه بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه في ٢٢ مارس

- يحتفل العالم سنويًا منذ عام ١٩٩٣ باليوم العالمي للمياه في ٢٢ مارس من كل عام، مما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بقضية توافر واستدامة المياه العذبة، لاسيما دورها في تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي يزداد تعداد سكان العالم تزداد الحاجة إلى التعامل مع التحدي ذي الصلة بزيادة الطلب على المياه مع نقص موارد المياه العذبة بفعل تحديات شتى. وبهذه المناسبة، أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير عن الجهود المصرية لإعمال الحق في المياه والذي يوضح التدابير التي اتخذتها الدولة للتعامل مع تحديات إعمال هذا الحق، لاسيما في ظل الفجوة المائية الكبيرة بين العرض والطلب والتي تتجاوز ٢٠ مليار متر مكعب.

> مقرر الأمم المتحدة المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي قد ناقش تأثير المشاريع الضخمة التي تستغل مصادر المياه استغلالاً هائلاً؛ لما لها من عواقب وخيمة على التمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

- إن الاحتفال باليوم العالمي للمياه في هذا العام يأتي في توقيت دقيق بالنسبة للدولة المصرية التي تواجه تحديًا مصيريًا ووجوديًا يتعلق بوجود تهديد مباشر يؤثر على حقوقها ومصالحها المائية، ويتمثل ذلك التهديد في اعتزام إثيوبيا اتخاذ إجراءات أحادية تتعارض مع التزاماتها وفقًا لإعلان المبادئ الموقع في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥ خاصة في إعلانها عن البدء في ملء سد النهضة بدون اتفاق. وقد شاركت مصر -بحسن نية- في جميع مراحل التفاوض إلى أن تمخض مسار واشنطن عن اتفاق عادل ومتوازن بشأن ملء وتشغيل سد النهضة يراعي مصالح جميع الدول بحيث يحقق المصلحة الإثيوبية في توليد الكهرباء وفي ذات الوقت يراعي المصالح المائية لدولتي المصب.

- تؤكد مصر بهذه المناسبة الهامة على ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وفي مقدمتها قاعدة عدم إحداث ضرر جسيم بالاستخدامات المائية للدول المشاطئة للأنهار الدولية، ومبدأ الاستخدام المعقول والمنصف للمجاري المائية الدولية، ومبدأ التعاون، ومبدأ الإخطار المسبق والتشاور. ويُعد استغلال الموارد المائية بصورة غير مستدامة على نحو يحرم الغير من الاستفادة منها أمرًا غير مقبول ولا يمكن قبوله، هذا إضافة إلى أنه يتعين إجراء تقييم دقيق للآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروعات التنموية الكبرى التي تشيدها الدول على مجاري الأنهار الدولية التي تمر في أراضيها وتفادي إحداث أية أضرار بدول حوض النهر الأخرى، خاصة تلك التي تعتمد بدرجة رئيسية على الموارد المائية النهرية.

- تؤكد مصر على انزعاجها الشديد إزاء المواقف الإثيوبية المتعنتة طوال مسار المفاوضات الممتد حول سد النهضة واعتزامها -بدون اتفاق -ملء سد النهضة في يوليو ٢٠٢٠ مخالفة بذلك إعلان المبادئ.

- وعلى الرغم من خيبة الأمل الكبيرة في الوقت الراهن فيما يتعلق بمصير العملية التفاوضية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، إلا أنه لا يزال أمامنا فرصة لتحقيق مصالح الجميع من خلال قيام إثيوبيا بالتوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة البنك الدولي،

إذ إن هذا الاتفاق يؤمن المصالح المشتركة لأكثر من ٢٤٠ مليون مواطن في مصر والسودان وإثيوبيا.

- تجدر الإشارة إلى أن مقرر الأمم المتحدة المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي قد ناقش تأثير المشاريع الضخمة التي تستغل مصادر المياه استغلالاً هائلاً؛ لما لها من عواقب وخيمة على التمتع بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. كما أكد على أهمية الإدارة الرشيدة لأحواض الأنهار العابرة للحدود، وأنه تقع على الدول التزامات بأن تكفل ألا تحرم أي أنشطة تقوم بها في إقليمها بلدًا آخر من القدرة على إعمال حق الأشخاص الخاضعين لولايته في الحصول على المياه.

الوضع المائي الحالي:

- يبلغ الإجمالى السنوي للموارد المائية التقليدية من المياه العذبة المتوفرة حاليًا حوالي (٥٩,٢٥) مليار متر مكعب وتشمل حصة مصر من مياه النيل (٥٥,٥) مليار متر مكعب، والمياه الجوفية العميقة (٢,١) مليار متر مكعب، ومياه الأمطار والسيول (١,٣) مليار متر مكعب، بالإضافة إلى تحلية المياه المالحة وشبه المالحة (٠,٣٥) مليار متر مكعب. وبهذا تعتمد مصر على نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه، في ضوء محدودية الكميات المتوفرة من المصادر الأخرى كالأمطار والسيول والمياه الجوفية العميقة (المتاح من تلك المصادر لا يتعدى ٧٪ من إجمالي الموارد المائية للدولة). وتنبع مياه نهر النيل من الهضبة الإثيوبية وتمثل حوالي ٨٥٪ من إيراد نهر النيل عند أسوان، بينما تمثل منابع إيراد نهر النيل من البحيرات الاستوائية وجنوب السودان حوالي ١٥ ٪ من إيراد نهر النيل.

إجمالي احتياجات مصر المائية الحالية حوالي	١١٠ مليار متر مكعب سنويًا
تستورد مصر مياه افتراضية (في شكل منتجات غذائية وحيوانية) (وهي تعادل كمية المياه التي يحتاجها إنتاج تلك المنتجات في حال زراعتها وإنتاجها في مصر)	تبلغ حوالي ٣٠ مليار متر مكعب سنويًا
إجمالي الاحتياجات المائية بعد استبعاد المياه الافتراضية التي يتم استيرادها	حوالي ٨٠ مليار متر مكعب سنويًا
إجمالي الموارد المائية في مصر	حوالي (٥٩,٢٥) مليار متر مكعب سنويًا
الفجوة المائية بين الاحتياجات (المتنامية) والموارد المائية (المحدودة)	تبلغ حاليًا (٢٠,٧٥) مليار متر مكعب سنويًا

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الاحتياجات المائية لكافة القطاعات المستخدمة للمياه، وإلى اتساع الفجوة الغذائية مما يتطلب زيادة الرقعة الزراعية وبالتالي زيادة الاحتياجات المائية الزراعية، هذا إضافة إلى أن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة حاليًا سيسهم أيضًا في زيادة فرص تلوث المجاري المائية مما يؤثر على استعمالات المياه في بعض المجالات.

تؤثر أيضًا التغيرات المناخية على كل من إيراد نهر النيل وعلى الاحتياجات المائية -خاصة الاحتياجات الزراعية.

كما أن ارتفاع منسوب سطح البحر سيؤثر على السواحل الشمالية والموارد الجوفية بالقرب من شاطئ البحر المتوسط والتي تتأثر بتداخل مياه البحر المالحة.

إعمال الحق في المياه والصرف الصحي

يأتي قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في قائمة أولويات الحكومة وبما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠، و ينعكس هذا الاهتمام في حرص الدولة على استخدام أحدث السبل التكنولوجية في تنقية مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الأغراض المختلفة، وكذلك السعي إلى التحسين المستمر للخدمات المقدمة للمواطنين مع الالتزام بالمعايير والاشتراطات الصحية والبيئية.

وقد وضعت مصر «إستراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠» بهدف تحقيق الأمن المائي لمصر على نحو مستدام عبر تنمية وإدارة الموارد المائية في ظل ظروف الندرة المائية والفقر المائي. وترتكز الإستراتيجية على عدد من المحاور أبرزها: تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، وترشيد الاستخدامات المائية وتعظيم العائد من المياه في القطاعات المستهلكة لها، وتحسين نوعية المياه من خلال مجابهة تلوث الموارد المائية، وتهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد حددت الإستراتيجية الإجراءات المطلوب اتخاذها في إطار هذه المحاور الأربعة.

المؤشرات الوطنية للتمتع بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي:

في سبيل توفير مياه الشرب النظيفة والآمنة للمواطنين، نفذت الحكومة ٢٧٦ مشروعًا منذ نهاية ٢٠١٤، وأقامت بالتوازي ١٥٥ مشروع صرف صحي بالمدن، و٦٢٤ مشروعًا بالقرى، وبلغت نسبة تغطية مياه الشرب على مستوى الجمهورية ٩٨٪ بكمية مياه منتجة يوميًا بلغت حوالي ٣٠،١ مليون متر مكعب، بأطوال شبكات ١٦٦ ألف كم، وذلك في عام ٢٠١٨، في حين كانت نسبة تغطية المياه ٩٧٪ بكمية مياه منتجة يوميًا بلغت حوالي ٢٤،٧ مليون متر مكعب، بأطوال شبكات ١٤٨ ألف كم، وذلك في عام ٢٠١٤.

بلغت نسبة تغطية الصرف الصحي على مستوى الجمهورية ٦٥٪ ، أما الطاقة الفعلية لمعالجة الصرف الصحي يوميًا فبلغت حوالي ١٢،٨ مليون متر مكعب، بأطوال شبكات ٥٣ ألف كم، وذلك عام ٢٠١٨، في حين كانت نسبة تغطية الصرف الصحي ٥٠٪ والطاقة الفعلية لمعالجة الصرف الصحي يوميًا ١٠،٥ مليون متر مكعب، بأطوال شبكات ٤٢ ألف كم، وذلك في عام ٢٠١٤

تم العمل خلال الأربع سنوات الماضية على خطة لترشيد استهلاك المياه وتوعية المواطنين بأهمية الترشيد وتقليل الفاقد من مياه الشرب في جميع المجالات للحفاظ على هذا المصدر الحيوي غير المتجدد من ناحية، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة من ناحية أخرى من خلال توفير مصادر بديلة لمياه الشرب (كتحلية المياه من المحافظات الساحلية والتي أصبحت أحد توجهات الدولة في ظل ندرة المياه- وتعظيم الاستفادة من المياه الجوفية). كما تم تعزيز قدرات جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك.

كما تعمل الدولة على وضع حلول غير تقليدية لمد خدمات الصرف الصحي للمناطق الريفية والتي تتناسب مع وضع هذه المناطق وإمكانياتها مع ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن، وذلك من خلال تنفيذ الأنظمة اللامركزية وغيرها من الحلول منخفضة التكاليف.

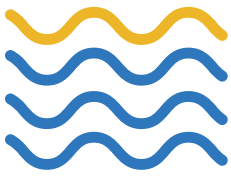

الفجوة المائية بين الاحتياجات (المتنامية) والموارد المائية (المحدودة) تبلغ حاليًا

(٢٠،٧٥) مليار

متر مكعب سنويًا.

يبلغ إجمالي احتياجات مصر المائية الحالية حوالي

١١٠ مليار

متر مكعب سنويًا

المبادرات الجديدة لتوفير مياه الشرب:

تسعى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي لتجريب واستحداث طرق جديدة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه، وفي هذا السياق تدرس تطبيق تكنولوجيا ترشيح ضفاف الأنهار لإنتاج مياه شرب عالية الجودة، وتعد تلك التكنولوجيا من الطرق الطبيعية لتنقية مياه الشرب وتستخدم في العديد من البلدان حيث تمتاز بقدرتها على التخلص من البكتريا والطفيليات والملوثات والطحالب والمركبات العضوية وغير العضوية القابلة للامتصاص بدون الحاجة إلى إضافة كلور أو غيره من مواد التعقيم، وسيساعد تطبيق هذه التكنولوجيا في مصر على توفير التكاليف المتعلقة بالتنقية وتوفير مياه صالحة للشرب ذات جودة عالية ومستدامة وبتكلفة منخفضة وقليلة المخاطر.